“التفتيش والرقابة” يتلقى أكثر من 11 مليون بلاغ من المواطنين

8 سبتمبر، 2026

كشف المركز الوطني للتفتيش والرقابة عن تلقيه أكثر من 11 مليون بلاغ من المواطنين عبر المنصة الموحدة للتفتيش والرقابة التابعة للمركز.

وتأسس المركز بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (277) وتاريخ 2/4/1445هـ، بهدف تنسيق جهود أعمال التفتيش والرقابة بين الجهات الحكومية، ووضع الخطط والبرامج لتطوير آليات التفتيش والرقابة والإجراءات التي تضمن الشفافية والنزاهة في الأعمال الرقابية والتفتيشية.

ويرأس مجلس إدارة المركز وزير البلديات والإسكان ماجد الحقيل، ويضم المجلس في عضويته ممثلين عن 7 جهات حكومية، فيما يتولى تركي الحقيل مهام الرئيس التنفيذي.

ويعمل المركز على تقليل عبء تكرار الزيارات الرقابية على منشآت القطاع الخاص، ورفع معدلات الامتثال، والإسهام في تحسين بيئة الأعمال

في المملكة، إلى جانب تعزيز كفاءة أعمال التفتيش والرقابة بشكل عام، بما يدعم مستهدفات رؤية السعودية 2030 في تحسين كفاءة العمل الرقابي، وضمان عدالة التنفيذ، ورفع جودة الخدمات.
6 مهام رئيسية

ويمكّن المركز الجهات الرقابية الحكومية من تحقيق أعلى مستوى تشغيلي لأعمال الرقابة، من خلال الارتقاء بممارسات التفتيش والرقابة، وتأهيل وترخيص شركات التفتيش الشريكة، ورفع مستوى الأداء في مختلف القطاعات.

وحدد المركز 6 مهام رئيسية لمواجهة التحديات التي تواجه منظومة التفتيش والرقابة، باعتباره الجهة الوطنية المعنية بمراجعة اللوائح والمعايير الخاصة بأعمال التفتيش والرقابة، وهي:

1. تطوير وإنفاذ السياسات والأنظمة والمعايير والنماذج الوطنية لأعمال التفتيش والرقابة.

2. حوكمة أعمال التفتيش والرقابة عبر القطاعات من خلال التنسيق والتوحيد والتنظيم.

3. إدارة المنصة الوطنية الموحدة للتفتيش والرقابة.

4. تأهيل وترخيص شركات التفتيش والرقابة في القطاع الخاص، والإشراف على آلية تفاعلها مع الجهات الحكومية.

5. إدارة منصة مركزية للاعتراضات وفق إجراءات موحدة.

6. تعزيز الشفافية في أعمال التفتيش والرقابة من خلال متابعة الأداء وتحسينه عبر حلول موجهة.